قوله وامه الهمي

للعرض الذي هو من الاذن الى الاذن ففي كلام الشرح قال والذي اشار بقوله منه نظر ويقال بضمها مفاده ان الضم قليل

وهو ما بين الاذن والعين ولا الجفني اعم يشمل البياض الذي بين العين وشعر الصدغين ويشمل الصدغ الذي فوق الوتد وتحته ويقتضي ان في الكل خلافا وان المشهور منه وجوب الغسل وليس كذلك فاقول مستعينا بالله تعالى الظاهر انه لم يقل احد بعدم وجوب غسل ما بين العين وشعر الصدغين بل اتفقوا على وجوبه وان الراجح عدم غسل شعر الصدغ او منبته والبياض اللذين فوق الوتد بل يمسحان فقط كما قرره شيخنا الصغير في البياض الذي فوق الوتد وان الراجح وجوب غسل ما تحت الوتد من شعر وبياض وما حاذي الوتد حكمه حكم ما تحته كما يفهم من بعض النصوص ويعبر بكسر بضم اليا وكراهيم من امر يعني اخذ تفسير لما هو المتبادر من لفظ الفعل وهو الامر فالتفسير ببيع غير ظاهر نعم قال ابن كمال ان حسن الا انه راعى حال المبتدا وخفي عطف تفسير من ظاهر جفانه قال في المصباح جفن العين غطاؤها من اعلاها واسفلها وهو مذكر والجمع جفون وقد يجمع على اجفان اه المراد منه اذا علمت ذلك تعلم ان جمعه على اجفان قليل وان الضم مشهور على القليل ر د واخذ من قوله ظاهر من داخل العين فلا يجب غسله جمع اسرار وسر كذا في بعض النسخ وهي ظاهر بها الصحة الا انه غير مسلم لانه لم يوجد ما يوافقه وفي بعضها جمع اسرار واحده سرر وهي ظاهرة صواب موافقة لما في الصحاح حيث قال جمع اسرار كعناب اه وقال في المصباح الشعر جمعه اعناب اه فاطلاقه سار على جمع الجمع وفي التحفة وشرح خليل الاسار جمع جمع اسر وجمع سرر بوزن عنبة فاسار جمع الجمع اه وهي موضع الخد بطوله رد بعضهم ذلك فقال الجبهة هنا ما ارتفع عن الحاجبين الى

الراس ثم جبهة الحاجبين الى الجبهة الثانية في الصلاة فانها مستديرة بين الحاجبين اي مع ما بينهما فانه لا يجب غسله اي ولا يسخن ظاهره ولو امكنه اذ ذاك اصبغه فيه وند لبيكه وليس كذلك بل لو امكنه ذلك لزمه ما عليه وذلك فلو لم يمكنه الند لبيكه او امكنه الصبغ لكونه لم يكن غوره كثيفا بان كان يرى اسفله عند المواجهة فمن ذلك فان كان غوره كثيفا بان كان لا يرى اسفله عند المواجهة فلا عبرة عليه وحاصله انه اذا امكنه الصبغ والند كلاهما او الاول فقط فعل الممكن عجز عنهما سقطا هذا ان لم ينفذ الى الجانب الاخر والا سقط الصبغ بالتضحي وهي ما لم تتغير المارن لا ما تحته لان ما تحته يدال له ونزه وهي الحاجز بين عالتين الناخ قال في المختار والمذبة تحته هو ما بين المنخرين اه اذا علمت ذلك فقول الصحة من ظاهرها فيه الذي جعله بيانا لما تحت المارن مبني على الشائع ظاهر شفتيه المراد بظاهرهما ما يظهر عند الانطباق الطبيعي قاله ابن مرزوق ولا يضر فيما ابنى عن ذلك نهي تحريم عما فيه مخافة الواجب ثلثا ولا يزيد على الثلاثة المحققة واما الشك في غسلة هي رابعة او ثالثة ففيه كراهتها وندبها وكان خلاف الرابعة المحققة ففي منعها وكراهتها قولان الا المخرندي او تنظر

يعني الفحص العناية قوله بثنا ثغرانا على وجه الاستحباب اي وجه هو الاستحباب نا الاضافة للبيان والمراد ان كلا من الغسلة الثانية والثالثة مستحب واما الاولى فهي فرض وبما ذكرناه علمت الفضيلة اي كل واحدة مما ذكر بنيتها فضيلة الآن مجموعهما هو الفضيلة وبهم اعتقاده ايوجب اعتقاده او مستحق اعتقاده وصححه المنوفي اقول وهو الظاهر فينبغي ان يكون هو الراجح لكن المنوفي ولو غلب على ظنه تفهم جمع المحلي بالاولى فاذا هو لم يفهم يجب عليه ما بعدها لان الفضيلة وكذا السنة لا تترتب على المرض تاكيد ايكان قال فيما تقدم ثم يتعلم وتحرم ايوجوبا بيداخلها اي يبدا خل ظاهرها في منتهى